ممثل ريفي: مشروع قانون لقضاء متخصص بالإرهاب والجرائم الكبرى



كشف القاضي أحمد الأيوبي ممثّلاً وزير العدل اللواء أشرف ريفي خلال مؤتمر نظمته "أمم للتوثيق والأبحاث" السبت في فند بلازا"، عن العمل لإعداد مشروع قانون ذات صلة بقضاء متخصص بالإرهاب والجرائم الكبرى، في إطار إعادة النظر بالقوانين النا للقضاء العسكري وبقية المحاكم الاستثنائية.

واقيم المؤتمر تحت عنوان "كيف نُحاكم الإرهاب"؟ عدالة الاستثناء ومخاطر الاستثناء على العدالة»، في إطار مشروع كلنا برء القضاء العسكري ـ القضاء العسكري بين "هيبة الدولة" و"دولة القانون"» الذي تنفذه "أمم" بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتع "هيا بنا".

شارك في اللقاء عدد من الحقوقيين وناشطي المجتمع المدني والإعلاميين والمعنيين بشؤون القضاء والعدالة وحقوق الإنسا يتقدمهم القاضي الأيوبي ممثلاً الوزير ريفي، وممثل نقيب المحامين في بيروت.

بداية، كلمة للقمان سليم من جمعية "أمم" عرف فيها بالمشروع عموماً وبالغرض من هذا المؤتمر، وقال إن "الإرهاب بات في التحديات التي تواجه لبنان، شأنه في ذلك شأن العديد من الدول"، مشدداً على أن "الاستجابة للتحدي الإرهابي، تستدعي في لسؤال بسيط ومركّب معاً، مفاده كيف نحاكم الإرهاب، وتفترض التساؤل هل أن لبنان مجهز بالجهاز القانوني والحقوقي الاستجابة لهذا التحدي؟". وتابع: "متى ما أضفنا أن تحدي الإرهاب ليس بالأمر المستجد، حيث إن بعض القضايا ذات الصلة به على الأقل، إلى العام 2000 (أحداث الضنية)، ومتى ما أضفنا السجال المستعر حول تعريف الإرهاب، يتبدى كم هو ملحّ التوق طبيعة العدالة التي يُعَوَّلُ عليها للفصل في قضايا الإرهاب". وسأل: "هل من مصلحة لبنان واللبنانيين أن يُعَوّلَ في محاكمة الإ على إحدى عدالتي الاستثناء (المحكمة العسكرية/المجلس العدلي) ضاربين عرض الحائط بالانتقادات العديدة، المبدئي منها والظرفي، الموجهة إلى هاتين العدالتين، أم أن المصلحةَ تفترض مزيدَ تدقيق وتَمَلّ في ما يحتاجه لبنان من عدالة" تحفظ "ال أن توضع هي نفسها في قفص الاتهام!".

ثم كانت كلمة للقاضي الأيوبي أكّد فيها أن "توفير عدالة أفضل" هو البند الملح على جدول أعمال وزير العدل، وأن "السعي إل يجب أن يتم عبر قضاء محايد ومستقل عادي، غير استثنائي، يراعي معايير العدالة الدولية". واشار الأيوبي إلى أن وزير العدل تقييمه تجربة المحاكم الإستثنائية، يرى ان "الوقت حان لاعادة النظر بالقوانين الناظمة للقضاء العسكري وبقية المحاكم الاس وعلى هذا الأساس تولي إعداد مشروع قانون ذات صلة بقضاء متخصص بالإرهاب والجرائم الكبرى. ولفت الأيوبي إلى أنّ المد بإعادة النظر هذه يجب ألا يفهم، بأي حال من الأحوال، على أنه انتقاص من المؤسسة العسكرية".

ثم كانت مداخلة للعميد هشام جابر تحت عنوان "القضاء العسكري على محك الإرهاب: نجاحات وإخفاقات"، فاعتبر أن السج القضاء العسكري لا يخرج عن الإشكالية الأوسع التي تتعلق باستقلال النظام القضائي في لبنان.

بعد ذلك كانت مداخلة مستفيضة لمدير مؤسسة "لايف" لحقوق الإنسان نبيل الحلبي، تحت عنوان "محاكمة الإرهاب من منـ العدالة وحقوق الإنسان" عرض فيها لواقع الحال معدداً نحو عشرين ثغرة لا بد من سدها ليستقيم الحديث، في مجال محاكم الإرهاب، عن عدالة موافقة مطابقة لحقوق الإنسان.

ختاماً، كانت مداخلة للأستاذ الجامعي والمحامي في نقابتي بيروت وباريس الدكتور أنطوان صفير تحت عنوان "عن الإرهاب ك متحول: في القانون والاجتهاد الدوليين".

في نهاية المؤتمر، لخص ملكار الخوري، مدير مؤسسة "ريسرش سنترال هاوس" الشريكة في تنفيذ المشروع إلى جانب "أ بنا"، أبرز ما دار خلال المؤتمر من مداخلات ونقاشات، وأعلن أن المرحلة المقبلة ستكون الدعوة، في نهاية العام، إلى "مؤتمر يكون بمثابة قطع حساب لما آل إليه النقاش اللبناني حول القضاء العسكري".

futuretvnetwork، ٧ حزيران ٢٠١٥